

قوى المعارضة في العصر العباسي الأول (١٩٨-٢٣٢هـ / ٨١٤-٨٤٣م)

الواجهات والمقاصد

أ.د. نزار محمد قادر و م.د. سري ممتاز عبدالله*

تأريخ التقديم: ٢٠١٨/٣/٤

تأريخ القبول: ٢٠١٨/٤/١٠

المقدمة

أسست وصية هارون الرشيد لأولاده الثلاثة (الأمين، والمأمون، والمعتصم) بالخلافة من بعده^(١)، لأوضاع مستجدة لم يضعها في حساباته، أدت بعد وفاته سنة ١٩٣هـ/٨٠٩ م إلى تشظي أركان الدولة وتزعزع ثوابتها، إذ فتح السبل لقوى مختلفة بالسعي للاستحواذ على السلطة والتفرد بها، فطال ذلك ما رسخه العباسيون من ثوابت، وانساحت انعكاساته على مجمل التركيبة الاجتماعية ومنظومتها الفكرية. إذ أن وصية الرشيد لم تكن وثيقة رتبت لتداول السلطة بين أولاده من بعده، بقدر ما كانت تقسيماً لمناطق النفوذ والسلطة.

وقد أدت ضبابية الوصية وعموميتها، فضلاً عن افتقادها لأية سلطة رقابية (رسمية أو شعبية)، سوى القدسية التي اكتسبتها من تعليقها على جدار الكعبة، إلى انفلات التعهدات بين الأخوة، سعرت حاشية وصولية ومصاحية اختفت ورائها أهداف غير معلنة، تمخض ذلك عن صراع وفوضى، لم تنحصر انعكاساتها على الثوابت التي كرسها الأسلاف منذ نصف قرن، بل طالت إفرازاتها مجمل الاتجاهات الرسمية والشعبية. أظهر انقشاع الغبار عن مقتل أحد أقطاب الوصية (الخليفة محمد الأمين)، وانفراد قطب آخر (عبدالله المأمون) بالخلافة سنة ١٩٨هـ/٨١٤م^(٢)، فضلاً عن أنه أبان الاتجاهات ومقاصدها التي أشرت حالة اللا تلاحق بين الخلافة ومكوناتها، عمق ذلك

* قسم التاريخ/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الموصل .

(١) أبو جعفر بن جرير الطبري: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، دار

المعارف، ١٩٦٥) ٨/٨٦٣.

(٢) المصدر نفسه ٨/٤٩٨.

رغبة الخليفة المأمون بالاستقرار في مرو^(١)، ما يعني عصفه بكل القوى التي أسست لهذه الخلافة، في مقدمة ذلك القوى العسكرية بمكانتها وامتيازاتها، ما أتاح الفرصة لفئات مختلفة الأغراض والمقاصد، للإفصاح عن موقفها لمناهضة التغيير في منحى السياسة العباسية والاتجاهات التي لوحث بها سياسة المأمون والقوى الملتفة حوله^(٢).

إن قيام القوى العسكرية بالتصدي لإجهاض هذه المتغيرات في الاتجاهات، أمر بالغ الخطورة، ربما أدركته قياداتها، لعدة اعتبارات، أولها، أن السابقة القريبة أوضحت عدم قدرتها على مواجهة القوى العسكرية المستحدثة المساندة للمأمون، ما يعني عبثية أية مواجهة جديدة، وثانيهما أن شرعية الخليفة المأمون الذي استقرت خلافته، سوف توصم أية قوة تعلن مناهضتها له جهراً، خارجة على الشرعية، ما يسهل القضاء عليها. وهذا يعني التضحية بكل ما تبقى. لذلك فالتحول من المباشرة إلى ما يعاكسها ستارة يمكن الاختفاء ورائها دون الظهور، ربما يحقق الهدف دون تضحيات كبيرة.

تصدرت القيادات الشعبية، مبادرة أو إيعازاً، ممثلةً ببعض الرموز الدينية، حالة الرفض لمجمل التطورات التي أفرزتها الخلافات السياسية، وحرصاً على النأي بنفسها لمواجهة السلطة، أعلنت ابتداءً تصديها للفراغ الأمني في بغداد، الذي استغله الرعاع من اللصوص والقتلة، للاعتداء على العامة، والتجاوز على حرمتهم وممتلكاتهم^(٣)، لذلك أفرزت سنة ٢٠١هـ/٨١٦ م، ثلاثة من القيادات في جانبي بغداد (الغربي والشرقي)، هم خالد الدرويش، وسهل بن سلامة الأنصاري، وأحمد بن نصر الخزاعي لقيادة العامة، تحت مسمى، المطوعة^(٤)، مؤشراً استقلاليتها وابتعادها عن منظومة الدولة، فانضوت كثير من الفئات للحركة مختفية وراء هذا الستار الاجتماعي، بما فيها جند بغداد وقادتهم،

(١) خليفة ابن خياط: تاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري (النجف، مطبعة الآداب، ١٩٦٧) ٢/٧٣٣.

(٢) الطبري: تاريخ، ٢٧٨/٨؛ محمد عبدالحى شعبان: الدولة العباسية (بيروت، المطبعة الأهلية، ١٩٨١)؛ نزار محمد قادر، نهلة شهاب أحمد: دراسات في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي (دمشق، دار الزمان،

٢٠٠٩) ص ١٣٨.

(٣) الطبري، تاريخ، ٨/٥٢٢.

(٤) المصدر نفسه والصفحة.

ما سمح لبعض المؤرخين للقول بأن ديوان سهل بن سلامة، سجل نصف مليون متطوع^(١)، ما يعني استنفاراً عاماً لكل مكونات بغداد، إذا ما تجاوزنا الدقة في الرواية.

إن انضمام فئات مختلفة المقاصد للحركة، أضاع ما عتم في البداية من الأهداف، إذ أن كثير الفئات ضربت مكانتها ومصالحها بمقتل الخليفة الأمين، ونوايا المأمون باستبدال مرو ببغداد عاصمةً ومستقراً للخلافة، ما يؤشر تخليه عن كل مكوناتها لاسيما العسكرية. وهذا ما جعل الأهداف أكثر تحديداً ومباشرةً، ولما أصبح للحركة جناحها العسكري، أصبح لزاماً أن تفصح هذه الفئات أو بعضها عن لواعجها الحقيقية، فأصبح السلطان ومحاسن الهدف الأساس للحركة^(٢).

ما يهمننا هنا ليس العامة المسيّرة، ولا فرق الجند التقليدية، الواضحة الأهداف، إنما الرموز الدينية من فقهاء ومحدثين، الذين استغلوا تطورات الأحداث وغياب السلطة، لتزعم المجتمع بكل فئاته، فأصبحوا يمثلون مرجعيته في القرار والقيادة، حاسمةً بذلك عقود من الصراع المعلن والخفي مع سلطة الخلافة التي سعت من مركزية مطلقة تجريدها من مرجعيتها الدينية والشعبية، فكان ذلك أخطر ما أفرزته الأحداث عقدياً وسياسياً، إذ مثل قلقاً مستديماً لسلطة الخلافة، استغرق عهود ثلاثة من الخلفاء، استخدمت خلاله أطراف الصراع، واجهات غير معلنة لفرض الإرادة^(٣).

إن تطور الثوابت الشرعية للمرجعيات الدينية (فقهاء، ومحدثين) تجاه السلطان، الذي جعله وسياسته معياراً لتحديد الموقف، يعني أن الأجواء كانت مهياة في بغداد لردة فعل مخالف تجاه أي إجراء يتخذه الخليفة، لا يضمن مصالحهم، والخليفة المأمون في مرو غائب عن هذه التطورات أو مغيب عنها، لذلك، ما أن أعلن الخليفة المأمون، الإمام علي بن الرضا موسى الكاظم (رض) ولياً للعهد، وتخليه عن السواد، الشعار الرسمي للعباسيين، حتى التأمت قوى المعارضة، متخذةً قراراً جريئاً وغير محسوباً نتائجه، إذ أعلنوا خلع الخليفة المأمون، في سابقة جديدة، وبايعوا بالخلافة إبراهيم بن المهدي، بديلاً

(١) المصدر نفسه والصفحة.

(٢) المصدر نفسه، ٢٧٨/٨.

(٣) المصدر نفسه، ٥٢٢/٨؛ محمد عابد الجابري: المتفقون في الحضارة العربية محنة ابن حنبل ونكبة

أبن رشد (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨) ص ٩٢.

عنه في الأول من شهر محرم سنة ٢٠٢هـ/٨١٧ م^(١)، وبذلك بلغ الطرفان مرحلة اللاتلاقي.

حققت حركة قوى المعارضة، المتولدة من حركة المطوعة، أهدافها الذاتية، العباسيون الذين حافظوا على استمرار الخلافة أعقابهم، والقوى العسكرية التي همش دورها ومكانتها، والرموز الدينية (فقهاء ومحدثين)، الذين استعادوا دورهم وسلطتهم، مرجعية دينية للسلطة والعامّة، المغيبة الأهداف والمصالح.

(١)

إزاء كل هذه التطورات قرر الخليفة المأمون العودة إلى بغداد سنة ٢٠٤هـ/٨١٩ م، بعد أن أطلعوه على مبررات رفضه وخلعه^(٢) (١١)، وأدرك ابتداءً أن العودة إلى الوراثة بالغ الثمن كثير التضحيات، إذ أن السنوات التي غاب فيها عن بغداد، فضلاً عن آثار مقتل أخيه وانعكاساته، قد أفرز أكثر من اتجاه، لذلك توجب أن يفرز بين هذه الاتجاهات، مشخّصاً أهدافها الحقيقية وغير المعلنة، ثم التعامل معها منفردة، فكان عليه استرضاء الأسرة العباسية وتوحيدها خلفه، من خلال إعادة السواد، الشعار الرسمي للعباسيين، والعفو عن إبراهيم بن المهدي، الوسيلة غير المعلنة لأهداف خفية^(٣) (١٢)، أما ولاية العهد، فقد حلت لوحدها ب وفاة الإمام علي الرضا بن موسى الكاظم (رض) في طريق العودة إلى بغداد^(٤). أما القوى العسكرية التقليدية، فلم تبدي موقفاً جدياً، إما لأنها

(١) أبو الفضل أحمد بن طاهر الكاتب ابن طيفور: كتاب بغداد، تحقيق محمد أزهري بن الحسن الكوثري (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٤٩) ص ٣٢؛ أبو زكريا يزيد بن أيّاس بن قاسم الأزدي: تاريخ الموصل، تحقيق علي حبيبة (القاهرة، دار إحياء التراث الإسلامي، ١٩٦٧) ص ٣٤٢؛ عبدالعزيز الدوري: العصر العباسي الأول (بيروت، ١٩٨٨) ص ١٦٢-١٦٣.

(٢) أحمد بن يعقوب بن جعفر بن وهب اليعقوبي: تاريخ (بيروت، دار صادر ودار بيروت، ١٩٦٠) ٢/٤٥١، ٤٥٣؛ الطبري، تاريخ، ٨/٥٦٥؛ أبو عبدالله محمد بن عبدوس الجهشيار: نصوص ضائعة من كتاب الوزراء، تحقيق ميخائيل عواد (بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٤) ص ٢٥.

(٣) المصدر نفسه والصفحة .

(٤) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد أو مدينة السلام، دراسة وتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧) ١٢/٤٥٠.

تأملت بعودة الأمور إلى سابق عهدها، أو لأنها أجبرت على ذلك، إذ أن إعلانها المعارضة الصريحة، سيوسمها بالخروج على الشرعية، ما يسهل القضاء عليها، أما الاتجاه الذي مثله الفقهاء والمحدثون، فكان الأصعب في التعامل المباشر، لأنه الأكثر اتصالاً وتأثيراً على العامة بفعل سلطته الدينية، وتحاشياً للاصطدام سعى الخليفة المأمون لتهميش دورهم وذلك بتجريدتهم من سلطة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحصر ذلك بالخلافة^(١) وذلك جردهم من إحدى أدواتهم في التأثير على العامة، التي مارسوها في سنوات غيابه عن بغداد.

لم تحقق القوى العسكرية التقليدية، ومعها الفقهاء والمحدثون مقاصدهم، خاصةً وقد أدركوا أن عودة الخليفة المأمون، لم تؤثر تراجعاً عن الاتجاهات التي ابتدأ بها عهده، ما ولد نقمة مسكوت عنها، ولم يعد بالإمكان الجهر بها، إذ أن أية معارضة صريحة للسلطة، سيسهل على الخلافة قهرها، ووأد أهدافها.

لكل ذلك، كان لا بد من اللا مباشرة في التعبير عن الرفض، فتصدر المحدثون المواجهة من جديد، لعدة اعتبارات أولها: شعورهم المرير بالانكفاء، بفعل إجراءات الخليفة، فضلاً عن تعدد أدواتهم المكتسبة لبوس الشرع، إضافة إلى تأثيرهم المباشر والكبير عن سواد العامة. فوجدوا منفذاً لإشعار الخلافة بحالة النفور الكامن، وذلك من خلال إحياء السيرة الأموية، والتحديث بفضائل معاوية (رض) وصحبته وتفضيله^(٢)، تذكيراً بنظام أقام العباسيون دولتهم على أنقاضه، وتلميحاً لمعارضة ما وسم به المأمون من اتجاه، وليس الغرض العودة إلى الوراء، إذا لم يرد ذكر لتطلعات أعقاب الأمويين في السلطة خلال هذه المدة. وما يؤسف له أن المصادر تغفل تزمين كل ذلك، ما يفقدنا تتبع تطور الأحداث^(٣).

(١) المصدر نفسه والصفحة.

(٢) شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزواغلي سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، تحقيق جنان جليل محمد (بغداد، الدار الوطنية، ١٩٩٠) ١٥٧/٨.

(٣) أبو الحسين محمد بن أبي بعلي: طبقات الحنابلة، تصحيح محمد حامد الفقي (القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٢) ٢٧٣/١ - ٢٧٤.

لم تكن الخلافة بغافلة عن ما يجري، ولا مرامية المتسترة بواجهات استجدت بعد عقود من زوال من يروجون له، فضلاً عن الفئات المخفية وراءه، وداعمة إياه مانحة له ثقلاً وقوة مضافة، إلا أن برقعة المقاصد وعدم ظهور المحركين الأساسيين، ألجم الخلافة وقيد يداها في التعامل المباشر، إذ أن المعلن ليس هناك ما يجرمه، ولأنها حالة مستجدة غير مسبقة، فإن أي ردع سيضع الخلافة في مواجهة غير محسوبة، لاسيما مع العامة غير الواعية للمقاصد، ولما كان الفعل غير مباشر، فكان لا بد أن تكون ردة الفعل في ذات الاتجاه، فاتسم صراع الأطراف باللا مباشرة في الأساليب والأهداف^(١).

ترشح من الروايات من أن الخليفة المأمون عازم على إصدار موقف متطرف من بني أمية، إلا أن المقربين منه، نصحوه بعدم الذهاب بعيداً خشية من ردود فعل العامة المهيأة لذلك، فاكتمى بإصدار أمر سنة (٢١١هـ/٨٢٦م) يمنع الحديث بأخبار الأمويين وفضائلهم^(٢).

ولا ندري ما الذي حصل خلال السنوات السبع بعد عودة الخليفة من مرو، وكيف احتملت وتماهت مع أحداثها، ومدى استشعارها لخطر هذه الدعاوى لنظام مرّ عليه ثمانية عقود، حتى أيقن الخليفة أن ذلك لم يكن إلاّ واجهة تخبيّ ورائها قوى فاعلة ومؤثرة، استهدفت فرض إرادتها، فكان لا بد من تثبيتها وفرز قياداتها، من خلال هكذا إلزام.

ما يؤسف له أن المصادر لا تفصح عن رد الفعل من قبل فئة المحدثين خاصة، ومدى التزامها بهذا التوجيه الخلافي، كي نستطيع تتبع الأحداث قبل أن تفاجئنا كالصدمة، إذ بعد سنة يصدر الخليفة المأمون سنة (٢١٢هـ/٨٢٧م)، أمر آخر يلزم القول بخلق القرآن الكريم^(٣)، فما الذي حصل، وماذا استجد، وما علاقة ذلك بتطور الأحداث الداخلية؟ فإذا كانت المسألة عقديّة يقينية، أو إفراز اتجاهات معينة حول المأمون، فما الذي أخره حتى هذا التاريخ، وما علاقة ذلك بما يحصل بإثارة هكذا قضية غير مسبقة

(١) المصدر نفسه، ٢/٢٩٤-٢٩٥؛ الجابري، المثقفون، ص ٩٧-٩٩.

(٢) أبو الحسن علي بن الحسن المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، دققها ووصفها وضبطها يوسف سعد داغر (بيروت، دار الأندلس، ١٩٨١) ٣/٣٥٤.

(٣) الطبري، تاريخ، ٨/٦١٩.

نأت الخلافة بنفسها عنها، ولأننا نجهل المقدمات والمسوغات الضاغطة، يحق لنا أن نخمن أن ما حصل لا يبرره سوى أن الطرفين قد بلغا من الفعل ورده درجة لم تعد تعتمد اللا مباشرة، ولما كانت هكذا قضية أكبر من أن يدركها العامة، وأكثر تعقيداً على قواها العسكرية، فقد تحدد المقصود، وبذلك استهدف الخليفة فرز الاتجاهات وتحديدها، وبالتالي إسقاط واجهاتها، وتسكت المصادر مرةً أخرى، وتغيب الأحداث لسنوات ست، وتغيبنا معها. ما يفقدنا تقرير ماذا حدث، وما هي ردود أفعال الفقهاء والمحدثين، تجاه طروحات الخلافة، بل ما هي الآلية التي اعتمدتها الخلافة تجاه ذلك على صعيد الواقع. إلا أن ردة فعل الخلافة بعد ذلك يفسر المسكوت عنه في المصادر، ففي سنة (٢١٨هـ/٨٣٣م) أصدر المأمون أمراً يقضي بامتحان الفقهاء والمحدثين والقضاة، ومن في رتبهم بخلق القرآن الكريم، ويعزل كل من لا يقول بذلك^(١)، وهذا يعني أن السنوات الست لم تحقق مقاصد الخلافة، وأن اللا مباشرة في المواقف لا زلات غامضة وضبابية، ما أعطى الحرية للفئات المقصودة بعدم التجاوب، والتنازل عن سلطتها لصالح الخلافة، فكان لا بد من الفرز والتحديد حتى ضمن اللا مباشرة، وبذلك يسهل على الخلافة مواجهة أشخاص وإن كاموا رموز، بدلاً من الاصطدام بالعامة المدعومة بقوة مسلحة متضررة المصالح، والذي لم يجد صعوبة في التراجع والانسحاب عندما تتحدد الموقف والاتجاهات، تاركةً رموزها لمواجهة ما عرف في التراث "بالمحنة".

بعد هذا المخاض الذي ناهز العقدين، أسفر اللاعبين عن مقاصدهم، وتحددت الخنادق، إلا أن المواجهة لا زالت تتمحور في اللامباشرة، لذلك أيقنت الفئة التي حددها مرسوم المأمون، أن القضية لا زالت واجهة، قصد منها فرض سلطة الخلافة ومرجعيتها، من خلال تجريد هذه الرموز من قيادتها للعامة، وانقيادها لها. إذ لم يكتفِ المأمون بإقرار هؤلاء بما ورد في المرسوم، بل إعلان ذلك على الملأ، والأشهاد عليه، ما يعني تسقيطاً عقدياً وشعبيّاً. لهذا أدركت الأغلبية عبثية المواجهة، فالقرآن الكريم مخلوق، قديماً أو

(١) ابن طيفور، كتاب بغداد، ص ١٨٣-١٨٦؛ الطبري، تاريخ، ٦٣١/٨.

محدث، فأثرت الإقرار والانسحاب مخليّة الساحة للخلافة ومقاصدها التي تأبى أن يشاركها في سلطتها أحد، وملتزمة بثوابتها تجاه السلطان، حتى لو كان مبتدع^(١). أما من تبقى، وفيهم أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح، وآخرون خارج دار الخلافة، فقد امتنعوا عن الإقرار، ربما لمجهولية المقصد، أو إصرارهم على مكانتهم ومرجعيتهم، فبلغوا بالأمر إلى أقصى مدياته، ما دفع المأمون إلى شن هجوم لاذع وغير مسبوق، مشهراً بهؤلاء عقيدةً وصفاتاً وسلوك^(٢)، فبلغ الطرفين باللامباشرة إلى حد اللاتلاقي، لذلك طلب المأمون بأن يرسل إليه، وكان في طرسوس، من ثبت على موقفه مقيداً بالأغلال^(٣).

أجلت وفاة المأمون سنة (٢١٨ هـ/٨٣٣ م)، حسم الأمر وبقيت المسألة معلقة ولم تصل إلى نهايتها، ما أشعر المأمون في لحظاته الأخيرة بالمرارة، إذ لم يشهد لحظة انتصاره، يؤشر ذلك وصيته لولي عهده المعتصم بالله، بالتزام القضية، محدداً له الوجهة، تاركاً له الأسلوب، وأن يجنب العامة هذا الصراع فيهم يُقام الملك^(٤). إذ أن تضخم أعدادهم في بغداد في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، مثل قوة ضاغطة على ثوابت الخلافة، إذا ما أحسن إثارتهم، لاسيما من رموزهم الدينية، لذلك لا بد من تحييدهم في الصراع الذي تقود الخلافة لفرض مرجعيتها على كافة القوى.

(٢)

تولى المعتصم بالله الخلافة (٢١٨-٢٢٧ هـ/٨٣٣-٨٤١ م)، موصوفاً بأكثر الروايات اعتدالاً بأنه خلاف أخيه المأمون، في النشأة والميول والاتجاه^(٥). وهذا ما صدر

(١) المصدر نفسه، ٦١٨/٨.

(٢) صالح بن أحمد بن حنبل: سيرة الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق فؤاد عبدالمعنى (د.م)، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨١/١، ٥٥/١.

(٣) المصدر نفسه، ٦٥/١.

(٤) الطبري، تاريخ، ٦٤٤-٦٣٣/٨.

(٥) المصدر نفسه والصفحة.

طرفاً آخر لقوى المعارضة ممثلاً بالقوى العسكرية التقليدية التي خفت صوتها مع دخول المأمون بغداد، ربما لأنه تمكن من تطمينها واحتوائها من خلال إشعارها بأن سياسته الشرقية، لم تعصف بدورهم ومكانتهم، فأثروا الإذعان والانتظار، على الرغم من توافد عناصر أخرى أخذت بالزحف على مكانتهم وامتيازاتهم^(١).

ولأنهم خبروا توجهات المعتصم بالله العسكرية، وتبنيه في خلافة أخيه، سياسة تجنيد العناصر من بلاد ما وراء النهر، ولحماسه لها، عهد إليه قيادة هذه الفرقة من مجندي الأتراك^(٢)، فكان من المتوقع أن يستكثر منهم، خاصة وأنه خبر صفاتهم وميزاتهم القتالية، فيأتي على ما تبقى لهم من مكانة ونفوذ، فسعوا لمنع المعتصم بالله من الوصول إلى الخلافة من خلال تحريض العباس بن المأمون لمناوأة عمه عليها، فكان ذلك أولى محاولات الجيش في تقرير شخص الخليفة، إلا أن المحاولة فشلت^(٣)، ما رسخ القناعة بأن الأحداث السابقة قد أفسدت فرق الجيش التقليدية، ما جعل المعتصم بالله يصطنع عناصر جديدة من الأتراك والتي لم تفسدها الولاءات السياسية، ويستكثر منهم، حتى بلغ تعدادهم - حسب إحدى الروايات - سبعين ألفاً^(٤).

إزاء هذه المستجدات تأزم الوضع في بغداد، إذ أن فرق الجيش، لم تستسلم للوضع الجديد، لكن لم يعد بالإمكان أن تسفر عن موقفها، ما يعني استئصالها وإخراجها من حسابات الخلافة، لذلك لم يعد من خيار سوى العودة للواجهة الدينية، محاولة تحريك قوى العامة التي تستدرجها العاطفة، كعامل ضغط كبير ومضاف لإرغام الخلافة في إعادة النظر في سياساتها، فعادت من جديد مسألة خلق القرآن الكريم إلى الواجهة، مؤشراً استمرار الأزمة، لثبات أحمد بن حنبل على موقفه^(٥).

(١) أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ: رسائل الجاحظ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٩) ٧٥/١.

(٢) الطبري، تاريخ، ١٦٥/٩٢.

(٣) المصدر نفسه والصفحة.

(٤) الجاحظ، رسائل، ٧٨/١.

(٥) ابن حنبل، سيرة، ٧٥/١.

لا يعيننا التفصيل في حيثيات المحنة، ففي ذلك اختلاف كبير لدى القدامى والمحدثين^(١)، إلا أن ما يثير التساؤل هو علاقة المعتصم بالله بهذه المسألة، وخلفياته الفكرية التي تؤهله للخوض في قضية عقدية، يغامر من أجلها على حساب الأولويات التي واجهته داخلياً وخارجياً، خاصةً لم يؤشر له أي ذكر وموقف من هذه القضية ورموزها في عهد أخيه المأمون، فإذا ما التزمنا بما قرره الآخرون، من أن ذلك كان خارج إرادته وطبعه وميوله، لالتزامه بوصية سلفه، وبفعل تأثير فريقه^(٢)، فذلك أمر لا تفره السوابق، ولا السياسة التي لا تعرف الثوابت أو تلتزم الخواطر، أما ما يتعلق بحاشية المأمون التي ورثها المعتصم بالله، والتي نسب لها كل ذلك، فلا يمكن الانسياق وراء من روجه، لتقاطعهم مع إرادة الخلافة ومصالحها، دون مراعاة لتوجهات الآخرين.

لذلك يمكن القول بأن المعتصم بالله، استوعب طبيعة المعارضة التي واجهته في مستهل ولايته، فضلاً عن أنه لم يكن غائباً عنها، بمعنى أنه لم يفاجأ، أو تصدمه فيحير في تقرير الحل والمعالجة، وما استجد هو سياسته العسكرية القائمة على التوسع في تجنيد العناصر التركية، ما أثار قوى المعارضة الفاعلة، ليس في الموقف، وإنما في المنطلقات، إذ تمخضت منذ هذا التاريخ مؤشرات وضعت السلطان وسياسته في مرامي المعارضة، وهي سابقة خطيرة كان لها نتائجها المأساوية لاحقاً^(٣).

لكل هذه التطورات، ورغبةً من المعتصم بالله في تجاوز هذه القضية وغلق ملفها، فضلاً عن تجريد قوى المعارضة من واجهاتها، وعزلها عن العامة، خاصةً وأنه لم يكن متحمساً لهذه القضية الطارئة على نشأته وقناعاته الفكرية، لهذا قرر الإفراج عن أحمد بن حنبل، قناعةً بعبثية الاستمرار، أو نزولاً عند رأي من أشار عليه بذلك، أو استشعاره بخطورة الموقف الذي ينذر بالإنفلات، ما يعني مواجهة غير محسوبة مع فئات

(١) اليعقوبي، تاريخ، ٣٩/٢؛ الطبري، تاريخ، ٣١٥/٥-٣١٦؛ فهمي جدعان: المحنة بحث في جدلية الديني والسياسي في الإسلام (الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٣١-١٣٢.

(٢) شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي ومأمون صاغوجي (بيروت، مؤسسة الرسالة/ ٢٠٠١) ٢٦٠/١١.

(٣) الطبري، تاريخ، ٦٤٥/٨.

العامّة المسيرة لأهداف لا علاقة لها بها، ففيل به، "إنّ الملاءم يأترون بلك ليفتلك، فأخرج أحمد بن حنبل" ^(١)، وعلى الرغم من أن الرواية لم تفصح عن هذا الملاءم، إلّا أن المعتصم بالله، أفرج عنه، وأعلن لهذا الملاءم بأنه سليم البدن، دفعاً لشبهة أو استثماراً لها. وعن ذلك يقول الذهبي ^(٢)، "ما قال هذا مع تمكنه في الخلافة وشجاعته، إلّا عن أمرٍ كبير، كأنه خاف أن يموت من الضرب، فتخرج عليه العامّة، ولو خرج عليه عامّة بغداد، لربما عجز عنه"، ولو تقبلنا هذا التكهن الافتراضي لمؤرخ بعيد جداً عن الحدث، إلّا أن الوقائع لم تعضده، إذ لم نشهد أي تحرك للعامّة في قضايا مماثلة مع رموز دينية واعتبارية في الفترات السابقة واللاحقة، فضلاً عن ذلك فإن العامّة لم تتحرك عند اعتقاله، ولم تفعل شيئاً عند مقتل غيره في هذه المحنة، ثم من "ربما يعجز عنهم"، هل هي العامّة المجزأة، أم من يتستر ورائها من القوى العسكرية المتضررة المصالح.

أياً كان الأمر، فما نستطيع أن نؤكد من خلال ذلك، أن المسألة ليست نهجاً عقدياً، أو تياراً فكرياً ألترتمته الخلافة، فعدّ من ثوابتها، إنما هو خيار ألجأته إليه القوى التي صدرت الواجهة الدينية، تحقيقاً لأغراض مصلحية. وعليه، أشرت إجراءات المعتصم بالله، بأنه لم يكن معنياً بهذه القضية، يعضد ذلك قول أحمد بن حنبل "ما كان في القوم، أرفأ بي من المعتصم" ^(٣)، إذ عاد أحمد بن حنبل إلى حياته السابقة، وسمح له بحضور الجمعة والجماعة، والإفتاء والتحديث جهرة طيلة خلافة المعتصم بالله ^(٤).

أنهت الخلافة ما سمي بالمحنة، ما يعني انتهاء حالة التآزم بينها وبين قوى المعارضة، إذا ما كانت المسألة عقدية. إلّا أن ذلك لم يحقق حالة الوئام بين الخلافة، وبين من احتشد وراء هذه الأزمة وصدرها، ما يؤكد أن الفئات المتضررة من سياسة الخلافة لم تستكين تماهياً مع هذا الإجراء الذي خرجت منه دون تحقيق ما رمت إليه، إذ تصوّر الروايات بغداد وكأنها تموج منذرةً بالانفجار ليس بسبب المحنة التي انتهت وواجهتها، إنما لرفض التوجهات العسكرية للخلافة القائمة على تجنيد الأتراك والاستكثار

(١) ابن حنبل، سيرة، ١٥٥-١٥٧.

(٢) سير، ٢٦٠/١١.

(٣) ابن حنبل، سيرة، ١٦٤-٦٦.

(٤) المصدر نفسه والصفحة.

منهم. وهذا ما برره الجاحظ^(١)، معتبراً ذلك وراء تأزم الموقف واستياء العامة من سلوكيات أولئك الذين وسمهم بالبداوة، المنفلتين من معسكراتهم في طرق بغداد وأزقتها، ما جعل العامة تضج بالشكوى والدعاء على المعتصم بالله، مظهراً عجزه من لجم جنده، وكبح جماحهم^(٢)، إلا أن الحقيقة التي سكت عليها الجاحظ، أفصح عنها الخليفة، وهو يستشعر حالة التذمر التي تنذر بالانفجار، ما أفقده حالة الأمان بوجوده في بغداد، والتفكير جدياً بالانتقال عنها، إذ نسب إليه قوله "إنني أخوف أن يصبح هؤلاء الحربية، صيحة، فيقتلوا غلماني حتى أكون فوقهم"^(٣)، وبذلك أشر الخليفة جهة الرفض وفئاته، ما يعني سقوط الواجهة ليصبح الصراع مباشراً أو أكثر تحديداً، وانتفت الحاجة إلى اللامباشرة في التعامل لذلك حدد المعتصم بالله سبل المعالجة بقوله "أطلبوا لي موضعاً أخرج إليه، لأبني فيه مدينة وأعسكر به، فإن رابني من عساكر بغداد حادث، كنت بنجوه، وكنت قادراً على أن آتيهم في البر والماء"^(٤).

جرد الخليفة المعتصر بالله، بإخراجه أو خروجه وجنده إلى سامراء قوى الرفض من أدواتها، للضغط على الخلافة للتراجع عن ثوابتها، إذ خرجت هذه القوى أكثر ضعفاً، خاصة وقد بانّت مقاصدها.

وهكذا يتبين أن هذه القضية التي تجاذبت أطرافها منذ بدايتها ثلاث قوى، اختلفت مراميها ومقاصدها وتوحدت في مواجهتها، وهي فئة الفقهاء والمحدثين، والفرق العسكرية التقليدية، والخلافة، مستبعين من ذلك قوى العامة التي لا علاقة لها بالأمر، إن هذه القضية أكبر وأعقد من اهتماماتها، وإذا ما انسأقت فورا رموزها، بفعل العاطفة الدينية، أما الخلافة فقد أغلقت ملف المحنة، بالإفراج عن أحمد بن حنبل، ولم يؤشر بعده، أن أحداً قتل أو اعتقل في هذه القضية طيلة خلافة المعتصم بالله. أما الفقهاء والمحدثين فقد خرجوا من هذه الأزمة، وقد ثبتوا موقفهم، على الرغم من بعض الخسائر، ممثلة بصمود

(١) رسائل، ٧٨/١.

(٢) الطبري، تاريخ، ٦٤٧/٨.

(٣) الجاحظ، رسائل، ٧٩/١.

(٤) الطبري، تاريخ، ٦٣٣/٨.

بعض رموزهم، إلا أنهم فشلوا في انتزاع السلطة الدينية من الخلافة، أو خصوصيتها بقوة القيادة والتوجيه. أما فرق الجيش التقليدية، لاسيما - الأبناء - الذين عصفت سياسة الخلافة العسكرية بمكانتهم وامتيازاتهم وتاريخهم، فقد كانوا الأكثر تضرراً، إذ أفرز انتهاء المحنة، تهميشهم واقتضاح موقفهم، إذ كان انتقال مركز الخلافة إلى سامراء، مؤشراً على التزام الخلافة لسياستها، ما يعني تحجيم دورهم، واقتقادهم للخصوصية التي تمنحهم إياها العاصمة، وهذا ما لم يتماهاوا معه، أو يحتملوه، ما دفعهم إلى نهاية المطاف، وذلك بالتخطيط لاغتيال الخليفة المعتصم بالله، أثناء فتح عمورية سنة ٢٢٤هـ / ٨٣٨م، وتولية العباس بن المأمون في سابقة ذهب ضحيتها أولاد المأمون وقادة بارزين، خطط لها عجيف بن عنبرة، أحد قادة الأبناء^(١).

حقق الخليفة المعتصم بالله الكثير من الانجازات على المستويين الداخلي والخارجي، من خلال التغييرات التي أحدثها في تركيبة الجيش، إلا أن بعض الروايات تشير (إن صحت) أن المعتصم بالله أبدى خيبة أمل في إصطناعه للأتراك، ربما لجموحهم وتطلعاتهم التي جسدها كبيرهم (الأفشين)، فضلاً عن عدم تلاؤمهم مع الوسط المجتمعي الجديد^(٢)، ما دعت الخليفة لأن يقارن بين العناصر التي اعتمد عليه أخيه المأمون، وبين العناصر التي اعتمدها^(٣).

وعلى الرغم من تنوع التركيبة القومية للجيش العباسي في عهد الخليفة المعتصم بالله، إلا أننا لم نلاحظ له أي إجراء في إحداث تغيير عليها حتى وفاته سنة (٢٢٧هـ / ٨٤١م)^(٤).

في هذه الأجواء العسكرية والفكرية تولى هارون بن المعتصم بالله الخلافة بعهد من أبيه ولقب بالوائق بالله (٢٢٧-٢٣٢هـ / ٨٤١-٨٤٦م)، وتختلف الروايات حول تاريخ

(١) المصدر نفسه، ٦٧٧/٨.

(٢) الجاحظ، رسائل، ٧٩/١.

(٣) المصدر نفسه والصفحة.

(٤) المسعودي: التنبيه والإشراف، غني بتصحيحه ومراجعته عبدالله إسماعيل الصاوي (القاهرة، دار الصاوي، ١٩٣٨) ص ٣٦١.

ولادته، إذ يشير المسعودي^(١)، "أن التواريخ متباينة في مقادير أعمارهم وأيامهم في الزيادة والنقصان"، وحسب أرجح الروايات أنه ولد سنة (١٩٦هـ / ٨١٢م)^(٢)، ويذكر أن عمه المأمون قد اختص بإعداده وتعليمه في مرحلة النشأة، دون أن نعرف متى ولماذا. لذا فقد نال قسطاً من العلوم والمعرفة، فضلاً عن تعليمه القرآن الكريم، وأخذ على معلمه أن يعلمه عهد أردشير، وهو من مسائل الحكم الساسانية، وأن يحفظه كلية ودمنه، وقد جمعت بين الأدب والسياسة^(٣)، وبقي على صلة مع مؤدبيه بعد توليه الخلافة، أمثال هارون بن زياد الذي قال عنه "هذا أول من فتق لساني بذكر الله وأداني من رحمة الله"^(٤).

ويتضح لنا من مجالس الحوار التي عقدت في البلاط، أنه امتلاك ثقافة مهمة في الأنساب والقبائل والبطون^(٥)، كما كان وافر الأدب، وشهد بلاطه المناظرات اللغوية والكلامية وما يتعلق بالمسائل الطبيعية^(٦)، وفيه يقول المسعودي^(٧) "كان الواثق بالله محباً للنظر، مكرماً لأهله، مبعضاً للتقليد وأهله، محباً للإشراف على علوم الناس وآرائهم ممن تقدم وتأخر من الفلاسفة وغيرهم من الشرعيين"، لكل ذلك شبه بالمأمون الصغير^(٨). ولا ندري أن هذا التوصيف كان انعكاساً لما شهده عهده من التشدد في المحنة والتوسع فيها، أم كان تبريراً وتمهيداً له.

(١) مروج الذهب، ٣/٣٥٩.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٤/١٧.

(٣) الذهبي، سير، ١٠/٣١١-٣١٢.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٤/١٧.

(٥) الذهبي، سير، ١٠/٣١١-٣١٢.

(٦) المصدر نفسه والصفحة.

(٧) مروج الذهب، ٢/٧٣-٧٥.

(٨) المصدر نفسه والصفحة.

ما يعيننا من هذا التوصيف أن الواثق بالله امتلك من المؤهلات العلمية والثقافية، ما يتيح له اتخاذ موقف، أو إبداء رأي إزاء المحنة التي عاصرها في نهاية خلافة عمه ومربيه، أو في مستهل خلافة أبيه، إلا أن كل ذلك يغيب في المصادر.

ويغيب الحدث خلال السنوات الأربع من خلافة الواثق بالله، ما يؤشر انتهاج سياسة أبيه التي وضع لها حداً على المستوى الرسمي، إلا أن هذا الهدوء تمخض عن تأزم كبير عاد بالمحنة من جديد، والتوسع فيها لتشمل فئات جديدة لا علاقة لها بالأم، مفاجأة أشبه بالصدمة، دون مقدمات أو مسوغات تفسر هذه العودة والتشدد فيها، يترافق كل ذلك مع غياب التزمين التاريخي للأحداث، بما يمكن الباحث من تأشير العلل، واقتتران الفعل برد الفعل، وقد أدى هذا الغموض والتعتيم والمسكوت عنه في مصادرها التي تفقد في مجملها إلى السببية، بالباحثين لأن يعلقون معلات أية قضية، مجهولة السبب، بميول هذا الطرف أو ذاك، لتوجيه الخلافة بما يخدم ميولهم وتوجهاتهم، مجردين الخلافة، قيادة وأهداف، من أهليتها ومصالحها الكبرى.

كل ذلك يلزمنا بالعودة إلى السوابق لإضاءة ما حصل، فقد أشرنا إلى ما أبداه الخليفة المعتصم بالله من خيبة، باصطناعه للأتراك، إلا أن الموت قبر البديل الذي يمكن أن يلجأ إليه. لذلك كان من المتوقع أن يجسد خلقه هذه القناعة على الواقع، لاسيما وأنه عايش الظروف التي مخضت هذه الخيبة عن قرب، إلا أن الصادم وغير المتوقع أن الخليفة الواثق بالله، لم يخالف قناعات والده، فحسب، بل ذهب بعيداً بفعل ما لم يفعله أسلافه من قبل إذ لم يكتف بتوسيع قاعدة الأتراك في الجيش، بل فسح لهم المجال للتغلغل في إدارة الدولة، ومن ثمّ تحكمهم بسياساتها، إذ استخلف أشناس التركي على السلطنة، وألبسه تاجاً، فكان أول خليفة استخلف سلطاناً، فضلاً عن أنه قسّم إدارة أقاليم الخلافة بين قادة الأتراك، فعهد لأشناس على المغرب، وإيتاخ على المشرق^(١)، فهل كان الواثق بالله مختاراً بهذه القناعة أم مجبراً عليها.

(١) عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي: تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين (القاهرة، مطبعة السعادة،

١٩٥٢)، ص ٣٤٠.

ابتداءً نجهل ما يساعد على تقييم خبرة الواصل بالله وممارساته العسكرية في حياة أبيه، إذ عتم على أي دور له، على الرغم من أنه ولي عهد مهياً للخلافة، ما يلزمنا الركون إلى التكهن والتخمين، لمعرفة قناعاته بجدوى الاعتماد على الأتراك فضلاً عن إشراكهم في الإدارة. إذ لا شك أن الخليفة الشاب قد وجد نفسه، أمام أمر واقع لا مناص منه، إن الموت لم يمهل والده، لإحداث تغيير في السياسة العسكرية التي كرسها قبل وإبان خلافته، فضلاً عن انتقاله إلى سامراء مع جنده الأتراك، والتي أصبحت بمثابة قاعدة للجند وعاصمة لهم، مثلوا فيها قاعدة الجيش وقادته، فوجد الخليفة نفسه في وسطهم، فاقداً للبديل الذي يمكن أن يمثل نواة لتركيبية قومية جديدة، تحميه من غضبة الأتراك، إذا ما فكر بالعصف بمكانتهم وامتيازاتهم، فلم يكن له من خيار، مجبراً أو مختاراً سوى تقديمهم واسترضائهم، وهذا ما أصاب القوى العسكرية التقليدية بمقتل، إذ توقعت شيئاً آخر على المستوى العسكري، ما منح الأزمة ديمومة مستمرة.

مثل إجراء الواصل بالله مؤشراً لقوى الجيش التقليدية على أن هذه الإجراءات أصبحت بمثابة ثوابت في سياسة الخلافة، فكان لا بد من العودة إلى المعارضة، لتغيير القناعات حتى لو تطلب الأمر تغيير النظام برمته، وهذا لا يتحقق إلا بنوع من المؤاماة مع القيادات الدينية التي تصارع لإثبات مكانتها وقيادتها للمجتمع، والتي من خلالها يمكن توفير قاعدة شعبية عريضة، تمنح الهدف إطاراً عاماً. فعادوا من جديد لتصدير أحد الرموز التي طار صيتها لمعارضتها للسلطة في المدة السابقة، فالتفوا حول أحمد بن حنبل، محرضين إياه لتزعمهم للخروج على السلطة، وخلع الواصل بالله^(١) محدثين بذلك تحولاً جوهرياً في أهداف المعارضة من تغيير المسار إلى ثورة مسلحة لتغيير النظام.

إن الرؤية السياسية لتيار المحدثين عامة، والحنابلة خاصة، تمحور حول وجوب طاعة الإمام ونصرته، والجهاد معه، والصلاة خلفه، وأداء كافة حقوقه، عدلاً كان أو جائراً^(٢). لذلك فالدعوة إلى خلع الخليفة كما صرح المتذمرون، لأحمد بن حنبل، "لا

(١) أبو يعلى، طبقات الحنابلة، ١٤٤/١-١٤٥.

(٢) المصدر نفسه والصفحة.

نرضى بإمرته أو سلطانه"^(١). يعني تقاطعاً بين الهدف والمنهج، وهو تطور غير مسبوق، وهذا ما دفع أحمد بن حنبل إلى الرفض، والاكتفاء بنصيحتهم بالصبر، بقوله "عليكم بالنكرة في قلوبكم، ولا تخلعوا يداً من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين"^(٢).

لم تكن الخلافة في سامراء وأجهزتها في بغداد بغافلة عن هذه التحركات، فضلاً عن واجهاتها ومقاصدها، لذلك سعت ابتداءً إلى تجريد الناقمين من الرموز الدينية، إسقاطاً لشرعيتهم، وعزلهم عن قوى العامة، لذلك أصدر الخليفة أمراً يفرض الإقامة الجبرية على أحمد بن حنبل في داره، وأن لا يخرج ولا يشهد جمعة ولا جماعة، دون تهمة^(٣)، ويبدو أن ذلك لم يثني الباحثين عن الرمز المتطلعين للتغيير من الضغط عليه لدفعه للثورة، ما جعل الخلافة تصعد من إجراءاتها، فأمرت بنفيه خارج بغداد، ما جعله يخفي طيلة خلافة الواثق بالله.

لم يتوقف الأمر عند هذا لإجراء، إذ تتوارد الروايات مؤشراً تطرف الخلافة في المحنة، حيث أمر الخليفة في نهاية سنة ٢٣٠هـ / ٨٤٤م) بامتحان أهل الثغور، بمسألة خلق القرآن الكريم، ثم اعتمدت المسألة منهجاً في التعليم^(٤)، وخضع لذلك أسرى المسلمين لدى الروم كشرط لافتدائهم^(٥)، فضلاً عن امتحان الأئمة والخطباء^(٦)، وكل ذلك سنة ٢٣١هـ / ٨٤٥م) ما دفع البعض من المؤرخين بتشبيه ذلك بسنة (٢١٨هـ / ٨٣٣م) سنة وفاة الخليفة المأمون.

(١) ابن الجوزي، المناقب، ص ١٦٧-١٧٦.

(٢) أبو يعلى، طبقات الحنابلة، ١/١٤٥.

(٣) الأصبهاني، حلية الأولياء، ٩٢/٢٠٦.

(٤) الطبري، تاريخ، ٣١٥/٥-٣١٦.

(٥) المصدر نفسه والصفحة.

(٦) أبو الفلاح عبدالحى ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (بيروت، المكتبة التجارية، د.ت) ٢/٦٩.

ما هي المستجدات والمسوغات التي دفعت الوثائق بالله بعد أربع سنوات من خلافته، لأن تتجاوز إجراءاته، في المحنة، فعل من سبقه، لتطال خاصة الناس وعامتهم، فمن لا علاقة لهم بالأمر، في مسألة يفترض أن أبيه قد أغلق ملفها رسمياً.

وللوصول إلى هذا المسوغ، لا يمكننا الركون إلى ما توصيه بعض الروايات عن الخلفية الدينية والمعرفية للوثائق بالله، وذلك لغياب التزمين التاريخي، ما يفقدنا التأكيد على أن هذا التوصيف، كان قبل الخلافة أم بعد المحنة، تبريراً لها. إذ شبهوا أحواله كلها بأحوال المأمون، وأنه كان على مذهب المعتصم والمأمون في خلق القرآن الكريم^(١).

إن هذا التطور اللافت في موقف الخلافة، إذا ما صحت الروايات، وبرت من الأغراض والمقاصد، لا يسوغه إلا حالة التطور في الأفكار والأساليب لقوى المعارضة، التي بدأت تتحو من التقويم إلى التغيير، بعد أم منيت محاولاتها السابقة في وقف المتغيرات بالفشل، وعلى الرغم من إدراك هذه القوى بعبثية المواجهة، ومناوأة السلطة، إلا أنها أصرت على استرجاع مكانتها، وسعيًا لتعزيز قواها، كان لا بد من الواجهة لتوفير الغطاء، فضلاً عن تسخير قوى أخرى مضللة لتحقيق مقاصدها. أدرك ذلك أحمد بن حنبل، مؤشراً بموقفه الراض لتمثيلهم، الانحراف بقضيته المبدئية، باتجاه لم يقصده أو يسعى إليه، مؤكداً لرموزهم بأن دلالات أية قضية، يجب أن لا تتجاوز التتويه عن مواطن الخلل في المسار، بقصد تقويمه، إلا أن رفضه لم يثني قوى الرفض، فكان لا بد من بديل.

ويصدّر الحدث شخصية أخرى، وإن لم تكن بذات النقل الذي مثله أحمد بن حنبل، عقدياً وشعبياً، إلا أنه مثل واجهة ورمزاً وقيادة، كما وسمته الروايات، ألا وهو أحمد بن نصر الخزاعي، أحد الرموز التي قادت المطوعة، للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الجانب الشرقي من بغداد خلال فترة غياب الخليفة المأمون عنها^(٢)؛ وتغيبه الأحداث لما يناهز الثلاث عقود، إذ لم يرد له ذكر في هذه التطورات اللاحقة، ولم تطاله إجراءات المحنة، إذ لم يرد اسمه في قوائم الفقهاء والمحدثين الذين تعرضوا للمساءلة أمام إسحاق

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٧/١٤.

(٢) الطبري، تاريخ، ٥٢٢/٨.

بن إبراهيم^(١)، إلا أن الأحداث صدرته أو أقحمتها الرواية الرسمية التي اعتمدها المؤرخون وتناقلوها، لاعتبارات شخصيتها السلطة دوافع للمعارضة، إذ أنه ينحدر من عشيرة وأسرة كان له دوراً ومكانة في التنظيم والدولة العباسية التي حظيت بالنفوذ والامتيازات والألقاب^(٢)، لذلك يعدّ من صفوة أبناء الدولة وسياساتها المشرقية، فضلاً عن مرجعيته التاريخية، باعتباره أحد الذين تصدوا لإقرار الأمن في الجانب الشرقي من بغداد، كما حظي بمقبولية أهل الحديث، إذ كان أخواه ثابت وصالح من المحدثين الثقات في بغداد^(٣)، وكذلك هو، وإن كان مقلّاً في الرواية^(٤).

لذلك لم يكن طارئاً على المسار التاريخي، إذ مهدت له الروايات التاريخية لبروز غير مفاجئ لتصدر الحدث، ربما لتتسق النتائج مع المقدمات، إذ وضعوه قوالباً للحق، أمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر^(٥)، منتقداً لادعاء للخليفة الواثق شخصاً وسياسة^(٦)، حتى عدّ رمزاً للرفض والشخصية الأبرز لقيادة المعارضة، لكل ذلك كان يخشاه أهل الحديث، محرضين إياه لإعلان الثورة بقصد التغيير، دون الإفصاح عن الأسلوب، وطبيعة التنظيم، فضلاً عن المنهج والبديل، لذلك انتظمت البيعة لأحمد بن نصر الخزاعي في السر، على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والخروج على السلطان لبدعة دعوته إلى القول بخلق القرآن^(٧).

أنفق المؤرخون على أن البيعة انتظمت لأحمد في شهر شعبان سنة (٢٣١هـ/ ٨٤٥م) إلا أنهم اختلفوا في المبرر والمسار، إذ ينفرد اليعقوبي^(٨) برواية مجهولة السند

(١) المصدر نفسه والصفحة.

(٢) المصدر نفسه، ٥٦٢/٨ - ٥٦٤.

(٣) ابن الجوزي، المناقب، ص ٥٣١.

(٤) المصدر نفسه والصفحة.

(٥) ابن نصر عبد الوهاب السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد

الطناحي (القاهرة، دار هجر، ١٩٩٢) ٢١٤/١.

(٦) الطبري، تاريخ، ١٣٦/٩.

(٧) المصدر نفسه، ٥٢٢/٨.

(٨) تاريخ، ٤٥٣/٢.

ترجع السبب إلى خلاف بين أحمد الخزاعي، وأبن أبي داؤد لحاجة لم يقصها له، فخرج ذاماً له، باسطاً فيه لسانه، ومكفراً إياه "فمال إليه قوم منهم، وهم لا يشكون أن ذلك غضب للدين.... فكتب الوثائق إلى إسحاق بن إبراهيم في أشخاصه، فأشخصه إليه". في حين أن ابن الجوزي^(١) اتهم الخزاعي بالسعي إلى منصب الخلافة، متجاهلاً كل ثوابتها التي رسختها السوابق التاريخية.

أما الروايات المتأخرة فقد انساحت في الخيال، لتضفي على الحركة وقائدها المزعومين لمسة من المبالغة المقصودة، إذ ذكر الخزاعي أنه "قام معه خلق من المطوَّعة، واستفحل أمرهم فخافت الدولة من فتق يتم من ذلك"^(٢)، وقيل "اجتمع إليه خلق من الناس يأمرهم بالمعروف إلى أن ملكوا بغداد"^(٣)، و "اجتمع عليه جماعة من أهل بغداد، والتف عليه من الألوف أعداد، فاجتمع عليه من الخلائق ألوف عديدة، وجماعات غزيرة"^(٤).

لا شك أن ما تقدم من روايات لا يعتد بها، إذ فضلاً عن بعد الشقة عن الحدث، فإنها تفتقد إلى موثوقية السند، ومصادقيته، فضلاً عن مجهولية السبب، لذلك فهي تصور واقعاً لا وجود له، منساقعة وراء السوابق، إلا أن الرواية الأكثر تفصيلاً عن الحدث فقد أوردها الطبري^(٥)، إذ يذكر أن جماعة من الناس دخلوا على أحمد بن نصر الخزاعي فذكروا عنده الخليفة الوثائق بالله، "فجعل يقول ألا فعل هذا الخنزير أو قال هذا الكافر، وفشا ذلك في أمره، فخوف بالسلطان، وقيل له قد اتصل أمرك به فخافه". وكان ممن يتردد عليه رجل يعرف بأبي هارون السراج، وآخر يقال له طالب، وآخر من أهل خراسان من أصحاب إسحاق بن إبراهيم، صاحب الشرطة "ممن يظهر له القول بمقالته، فحرك به المطيفون من أصحاب الحديث، وممن ينكر القول بخلق القرآن من أهل بغداد، وحملوه

(١) المناقب، ص ١٧٦.

(٢) الطبري، تاريخ، ٥٦٢/٨-٥٦٤.

(٣) المصدر نفسه والصفحة.

(٤) المصدر نفسه والصفحة.

(٥) المصدر نفسه والصفحة، ٥٦٥/٨.

على الحركة لإنكار القول بخلق القرآن... فرجوا استجابة العامة له إذا هو تحرك"، ويذكر أنه استجاب لطلب من سألته الخروج على الخليفة وأن الذي كان يأخذ البيعة له، أبا هاون وأبا طالب، اللذين مولا التنظيم" وأنهما فرقا في قوم مالا عظيماً، فأعطيا كل رجل دينار، وأوعدهم ليلة يضربون فيها الطبل للاجتماع في صبيحتها للوثوب بالسلطان، وكان فيمن أعطيا رجلين من بني أشرس القائد دنانير يفرقانهما في حيرانهم"، إلا أن الموكلين بإعلان الثورة، اجتمعوا على شرب النبيذ، فلما ثملوا ضربوا بالطبل ليلة الأربعاء، قبل الموعد بليلة، غير أن الموعد المتفق عليه ليلة الخميس في شعبان (٢٣١هـ / ٨٤٥م)، وهذا ما أثار انتباه صاحب الشرطة، فبعث إليهم، فلم يجد أحد منهم، سوى رجل يعمل بالحمامات أسمه (عيسى الأعور)، فاعترف على التنظيم، وقائده أحمد بن نصر الخزاعي، فألقي القبض عليهم.

إن هذه الحرفية والصنعة الواضحة على الرواية القصصية التي التزمها الطبري، توحى بأنه روج للرواية الرسمية لينأى بها عن وزر النتيجة، إلا أن كثير من التناقضات كفيلة بأن تعصف بروايته محتوى وبناء، إذ يورد رواية شبه مفصلة عن الواقعة دون أن يشير إلى سندها لمعرفة بعده أو معاصرته للحدث ومدى علاقته به، فضلاً عن أن محور الحركة والذين أرجفوا بالخزاعي لقيادة الثورة وعزل الخليفة، مجموعة من الأشخاص وسمهم بأهل الحديث، دون أن نعرف من هم، وما مكانتهم بين أهل الحديث المعروفين في بغداد في هذه المدة، فضلاً عن إغفاله لتغير المنحى السياسي لأهل الحديث المتمحور في طاعة الإمام، عدلاً كان أم جائراً، وأن فكرهم يوجب النصيحة للإمام لتغيير المسار، أما الثورة على الإمام وخلعه فهو تطور لا سابقة له ، ولا مسوغ يبرر هذا التحول فآزمة خلق القرآن الكريم، لم يستحدثها الوثائق بالله. وقصد الطبري أن يكتنف الغموض نسيج التنظيم وتوجهاته وأعداده، فليس هناك معلومات عن ممولي التنظيم في جانبي بغداد الشرقي والغربي، أبو طالب وأبو هارون ، وما علاقتهم بالقضية، وكم استغرق إنفاقهما على التنظيم قبل أن يكتشف أمرهم، وما المردود من إنفاقهما عليه أموال طائلة، وعلى ماذا هذا الإنفاق، فإذا كانا من الموسرين أو التجار فهما محسوبين على العامة، التي لا علفة لها بهذا الأمر وتعقيداته. ثم أن الموكلين بإعلان الثورة هم من بني الأشرس، ولا شيء عن مهتهم وتوجهاتهم الفكرية، فإذا كان من بني الأشرس السلمي، أحد قادة الثورة العباسية، ورجال دولتها^(١)، فهو إحياء بأن الأبناء أحد

(١) المصدر نفسه، ٥٦٤/٨.

فرق الجيش التقليدية، كانوا ممثلين بهذا التنظيم، وبذلك جمعت الرواية قصداً بين أطراف الرفض لسياسة الخلافة بدءاً من عهد الخليفة المأمون، ولكل منه مقاصده، وما يثير الاستغراب، أن حركة بهذه الخطورة، واجهتها دينية، ويتصدرها المحدثون، يقودها ويعلن عنها مجموعة من السكاري، توهموا الموعد، فأعلنوا التحرك قبل الأوان، فأناروا انتباه السلطة التي ألقت عليهم القبض - ولا ندري بأي تهمة - ويغفل الطبري، في سياق روايته المضطربة، ما ذكره مقدماً عن رجل من أهل خراسان، من أصحاب، إسحاق بن إبراهيم، صاحب الشرطة، كان قد اخترق التنظيم، وتردد على الخزاعي، وأظهر القول عقالته، إذ من المفترض لو حكيت القصة، أن يكون هو وراء كشف التنظيم. ومن هذا عيسى الأعور - عامل الحمامات - الذي يعرف كل شيء عن التنظيم، اعترف به صاحب الشرطة، والأهم من كل ذلك، ما هو البديل، فيما لو نجحت الثورة، وما هي حظوظ التنظيم في مواجهة السلطة.

أياً كان الأمر، أسفرت التحقيقات عن اعتقال أشخاص لا يتجاوز عددهم الثلاثون^(١)، لا حضور لهم في المشهد الديني والسياسي والاجتماعي، كاشفةً عن قائد الحركة ممثلاً بأحمد بن نصر الخزاعي، وهو الهدف من هذه القصة.

أعلن الخزاعي براءته مما نسب إليه وقال لمن اقتحم داره من أعوان صاحب الشرطة "هذا منزلي، فإن أصبتم فيه علماً أو عدة، أو سلاحاً لفتنة، فأنتم في حلٍ منه، ومن دمي، ففتش فلم يوجد شيء"^(٢)، وعلى الرغم من ذلك، اعتقل مع ابنين له وخادمين، وأرسلوا إلى الخليفة في سامراء، ذلك لأن الهدف من قضيته أكبر من أن يفصل بها قضاة بغداد^(٣).

تشير بعض الروايات^(٤)، إلى أن الخزاعي استغل حضوره، لمقابلة الخليفة، ليتسنى له نصحه، إذ لم يدخل عليه أحد نصحه، حسب رأيه، وبحضور أرباب الدولة، دخل الخزاعي وسلم على الخليفة بالأمرة، ما يعني أنه لم يكن يشكك في شرعيته، ووجوب طاعته كولي للأمر، أما إذا ما اعتقد أن الخليفة قد جانب مقاصد الشرع فمن واجبه تذكيره ووعظه،

(١) المصدر نفسه، ٥٦٤/٨-٥٦٥.

(٢) المصدر نفسه والصفحة.

(٣) ابن الجوزي، المناقب، ص ٣٩٨.

(٤) الطبري، تاريخ، ٥٦٤/٨-٥٦٥.

وليس الثورة عليه وخلعه، وهذا ما يتواءم واتجاهه الفكري، ما يدحض ما نسبت إليه بعض الروايات، من أنه أساء في مخاطبته للخليفة، بما لا يليق بمقامه^(١).

يقر المنطق أن الخليفة الذي تولى مهمة محاكمة الخزاعي، أن يدينه بالجرم الذي نسب إليه، وهو محاولة الخروج وخلع الخليفة، إلا أن ما أثار الانتباه، ولم يحسب حسابه من أحاك قصته، إذ سئل عن رأيه في مسألة خلق القرآن الكريم والرؤية^(٢)، وهذا ما أثار الصدمة ليس في نفوس الحاشية، إنما في ذات الخزاعي نفسه، إذ لا علاقة بذلك وبين ما اتهم به. ويبدو أن الخليفة تجنب مواجهته بالأولى يقيناً منه أن الخزاعي سوف يتمكن من إثبات براءته، لافتقاد أية أدلة تدينه، لذلك قصد أن يصيب منه مقتلاً، إذ أن اعتقاده، واتجاهه الفكري، فضلاً عن تاريخه وشيخوخته، كفيلة بالألّا تسمح له بالخروج على ما اتفق عليه السلف في هاتين المسألتين.

وعليه انقسم المجلس إلى متعاطف مع هذا الشيخ الذي تقرر التخلص منه من قبل محاكمته، وبين محرض عليه مجازاة للخليفة وتزلفاً، حتى دفعوه لأن يتولى قتله بنفسه في سابقة لم يعهدها أسلافه في التعامل مع من تقاطع معهم سياسياً أو فكرياً، وعلقت جثته على جسر سامراء مشفوعة بوثيقة إدانته تبريراً لقتله أمام الرأي العام^(٣).

وعلى الرغم من أن الروايات تؤكد رجوع الخليفة الواثق بالله عن مقالته في خلق القرآن الكريم، إلا أن جثة الخزاعي لم تترجل من على الجسر، ما يؤكد أن القضية ليست عقيدة.

كان الخزاعي ضحية قوى تضررت مصالحها، وخسرت مكانتها وامتيازاتها التي تمتعت بها في صدر الدولة العباسية، جراء التحول في سياسة الخلافة منذ عهد الخليفة المأمون، فسعت للتعبير عن الرفض بواجهات غير مباشرة، أدركت مقاصدها الخلافة فواجهتها بأساليب غير مباشرة، أفقدتها تحقيق أغراضها، ما دفعها للذهاب أبعد من تصحيح المسار إلى العمل على تغيير النظام برمته وخلع الخليفة، إلا أن إمكانيات هذه القوى لا

(١) المصدر نفسه والصفحة.

(٢) الطبري، تاريخ، المصدر نفسه والصفحة، الخطيب البغدادي، تاريخ، ١٧٧/٥.

(٣) الطبري، تاريخ، ٥٦٤/٨ - ٥٦٥.

تمكنها من مواجهة السلطة، فكان لا بد من رمز ومرجعية يضيف عليها الواجهة الدينية ليحشد خلفها القاعدة الجماهيرية.

إلا أن اعتراض أحمد بن حنبل على التغيير في منحى الإصلاح ورفضه تصدر الواجهة إدراكاً منه لمقاصدها، فضلاً عن استعجال الخلافة بتقويت فرصة التأثير عليه، من خلال فرض الإقامة الجبرية عليه، واختفائه بعدها، مأزقاً محرراً لهذه القوى، فكان لا بد من بديل تؤهله مكانته وسوابقه من حشد قوى العامة، فكان أحمد بن نصر الخزاعي، الذي لم يدان بشيء سوى أن بعضهم كان يتردد عليه.

وعلى الرغم من ذلك، ارتضت الخلافة التضحية به، مستهدفةً إفقاد هذه القوى للرمز من جهة، فضلاً عن إرهاب من يمثلهم الخزاعي من الانصياع لتطلعات قوى المعارضة، من جهة أخرى. إلا أن ما يؤسف عليه أن المؤرخين الذين لم يجدوا مسوغاً لذلك نسبوا إليه أقوال وأفعال لتبرير فعل الخلافة ولتتسق النتائج مع المقدمات.

لكل ذلك عدّ الخزاعي من قبل أقرانه ومعاصريه ومن أعقبهم مظلوماً شهيداً، حيكت الأساطير حول جسده المعلق على جسر سامراء.

Is the Forces of Opposition in the First Abbasid Period

A.D. 843-814/ A. H. 232-198

Facades & Destinations

Prof. Dr. Nizar Mohammed Qader Dr. Sora Momtaz Abdallah
Abstract

The situation of the Abbasid caliphate was occupied after the death of Harun al-Rashid, the historians of old and modern subsequent political and intellectual changes. In their study, the researchers worked on causes and consequences. However, the ambiguity and concealment of the purposes behind the facades that were issued to confront the caliphate made it difficult to reach the real thing. Therefore, this study is concerned with identifying the objectives targeted by these movements, which are not mentioned in the sources, and this is what made the act and its response tends towards the directness between the authority and the opposition forces. This is supported by many of the indicators which the study described.